

عنوان البحث

الجوانب القانونية لتنظيم العملات المشفرة في المملكة العربية السعودية: المخاطر والفرص"

إعداد الطالبه/ندى محمد عبدالدائم

إشراف/أسماء انور

العام الدراسي:

2025

فهرس المحتوي

3.....	المقدمة:
4.....	مشكلة الدراسة:
6.....	أهمية الدراسة:
7.....	أهداف الدراسة:
8.....	تساؤلات الدراسة:
8.....	فروض الدراسة:
9.....	الدراسات السابقة:
15.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
16.....	المنهجية وطرق البحث:
16.....	أدوات الدراسة:
17.....	حدود الدراسة:
19.....	المراجع

المقدمة:

مما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي من أهم سمات عصرنا الحديث، إذ فرض أنماطاً مبتكرة من المعاملات، وامتد تأثيره إلى آلياتها، فأصبح هناك عالم افتراضي موازٍ للعالم المادي الملموس، وظهرت وسائل التعامل الحديثة كشكل من أشكال التقدم التكنولوجي، وعلى الصعيد التجاري، تأثرت جميع المجالات الأخرى به. فقد تطورت شركات كبرى، مثل أمازون، في هذا المجال، ولا تزال التجارة الإلكترونية تتوسع وتنتشر عالمياً، مما استلزم التحول عن وسائل الدفع التقليدية. كما تأثرت بالتطورات التقنية المالية منذ عام 2008، إذ شهدت ابتكارات عديدة فيما يُعرف بالتكنولوجيا المالية، كان أبرزها صعود الأصول المشفرة. وظهرت على ساحة المعاملات المالية قبل نحو أحد عشر عامًا، أول عملة افتراضية في التاريخ، بنفس خصائص العملات التقليدية، معتمدة على وسائل تقنية متقدمة في تعدينها، وتم التحكم في تشفيرها، ومنع الاستخدام المزدوج لوحدها عبر تقنية تشفير تُعرف باسم سلسلة الكتل (البلوك تشين) (عطية، 2022). مراقبة العملات المشفرة هي تتبع وتحليل وتقييم المعاملات المالية التي تتضمن عملات مشفرة مثل بيتكوين وإيثريوم وغيرها. يهدف هذا الإجراء إلى كشف ومنع الأنشطة غير القانونية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي، مع تمكين الشركات من التحقق بسرعة من مصدر الأموال ووجهتها. الهدف الأساسي من مراقبة العملات المشفرة هو كشف الأنشطة غير القانونية ومعالجتها قبل أن تتسبب في خسائر مالية أو تضرر بسمعة السوق. تُستخدم تقنيات التحليل البياني والذكاء الاصطناعي في مراقبة العملات المشفرة لفحص البيانات المالية وكشف الاتجاهات غير المألوفة أو المشبوهة.

العملات المشفرة، على عكس الأوراق النقدية أو العملات المعدنية، موجودة حصرياً في شكل رقمي. تُصنف هذه العملات على أنها عملات مشفرة لأنها تستخدم التشفير لحماية المعاملات والحد من إنتاج وحدات جديدة. وعلى عكس العملات التقليدية التي تصدرها البنوك المركزية وتديرها الحكومات، تعمل العملات المشفرة على شبكات لامركزية مبنية على تقنية البلوك تشين (mbrqgroup, 2025).

أصدرت وزارة المالية تحذيراً من التعامل أو الاستثمار في العملات الافتراضية، بما في ذلك العملات المشفرة. فهذه العملات غير معترف بها كعملات أو أصول مقبولة في المملكة، ولا تخضع للرقابة الحكومية، ولا يتم تداولها من قبل المقيمين المصرح لهم في المملكة. علاوة على ذلك، فإن العديد من هذه المعاملات تنطوي على عمليات احتيال، ويُشتبه في استخدامها في عمليات مالية غير مشروعة أو محظورة. كما أنها تنطوي على مخاطر استثمارية كبيرة نظراً لتقلب

أسعارها الكبير. وتحيط الوزارة علمًا بطرح عملات افتراضية تدّعي ارتباطها بمبادرات أو أنشطة أو استثمارات تمويلية في المملكة. هذه العملات، مثل الريال المشفر أو غيرها من العملات الافتراضية، تنتحل صفة العملة الوطنية للمملكة (الريال السعودي) أو شعار المملكة (سيفان متقاطعان ونخلة). وتنفي المملكة أي صلة لها بهذه العملات. كما تؤكد الوزارة أن أي جهة تستخدم اسم العملة الوطنية، أو اسم المملكة أو شعارها، للترويج للعملات الافتراضية أو الرقمية ستواجه إجراءات قانونية من الجهات المختصة في المملكة (mof، 2025).

مشكلة الدراسة:

❖ المشكلة الرئيسية

شهدت العملات المشفرة نموًا ملحوظًا على الصعيد الدولي، لتصبح أداة مالية رقمية قائمة على تقنية بلوكتشين. وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الصعوبات القانونية والاقتصادية المتعلقة بتنظيمها. في المملكة العربية السعودية، لا تزال الأطر القانونية والتنظيمية لهذه العملات قيد التطوير، حيث تسعى الجهات التنظيمية إلى الموازنة بين فوائد العملات المشفرة، مثل تعزيز الاقتصاد الرقمي وجذب الاستثمارات، والمخاطر المحتملة، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتقلبات الحادة في الأسعار. ونتيجة لذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني الذي يحكم العملات المشفرة في المملكة العربية السعودية، وتحديد المخاطر المرتبطة بها، واستكشاف الفرص التي يمكن أن تساعد في تطوير سياسات تنظيمية مناسبة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد مع تقليل التحديات القانونية والاقتصادية إلى أدنى حد.

❖ المشاكل الفرعية

هناك العديد من التحديات القانونية المرتبطة بالعملات الرقمية في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن اعتبارها أحد المشاكل الفرعية للدراسة:

(1) عدم الاعتراف القانوني بالعملات الرقمية:

لا تحظى العملات الرقمية، مثل بيتكوين، باعتراف قانوني في المملكة العربية السعودية. ورغم تحذيرات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) المتكررة من استخدام العملات الافتراضية، إلا أن الإطار القانوني الحالي لا يعترف بها كأدوات دفع مشروعة، مما يزيد من المخاطر القانونية والاستثمارية. ويُعَدّ غياب القوانين الواضحة كيفية تعامل الشركات والأفراد مع العملات الرقمية، مما يزيد من المخاطر المالية.

(2) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

من أبرز الصعوبات التي تواجه العملات الرقمية في المملكة إمكانية استخدامها لأغراض غير قانونية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فالهيكل اللامركزي للعملات الرقمية، إلى جانب صعوبات تحديد المعاملات المالية، يجعل مراقبتها أمرًا صعبًا. وحفاظًا على اقتصاد البلاد، أصدرت هيئة السوق المالية السعودية تحذيرات صارمة من استخدام العملات الرقمية في المعاملات الروتينية.

(3) التحديات الأمنية والجرائم الإلكترونية:

على الرغم من أن العملات المشفرة وتقنية البلوك تشين توفران مستويات عالية من الأمان نظرًا لطبيعتيهما الموزعة، إلا أنهما مع ذلك عرضة للاختراق والهجمات الإلكترونية. وهذا يُشكل عقبات كبيرة أمام السلطات السعودية في حماية البيانات والمستهلكين، لا سيما في ظل الاعتماد المتزايد على المعاملات الرقمية. ولمواجهة هذه المشكلة، يجب تحديث قوانين الجرائم الإلكترونية في المملكة بشكل مستمر.

(4) غياب الأطر التنظيمية المتخصصة:

على الرغم من التحذيرات من استخدام العملات الرقمية، لم تُسنّ المملكة العربية السعودية بعد تشريعات شاملة تُنظّم هذه التقنية. ولا تزال تقنية البلوك تشين، على وجه الخصوص، تُعتبر تقنية واعدة في العديد من القطاعات، بما

في ذلك الإدارة الحكومية وسلاسل التوريد، إلا أن غياب الأطر القانونية الواضحة يُقيّد استخدامها على نطاق واسع (takharuj, 2024).

أهمية الدراسة:

• أولاً: الأهمية العلمية

تُثري هذه الدراسة المعرفة القانونية حول تنظيم العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة الأطر التشريعية الحالية ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

تُسهّم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية حول الآثار القانونية للعملات الرقمية، نظرًا لقلة الدراسات حول هذا الموضوع في المملكة.

تُعَدّ هذه الدراسة مرجعًا أكاديميًا للباحثين والمهتمين بالقانون والاقتصاد الرقمي، مما يُساعدهم في تطوير دراسات مستقبلية تتناول الجوانب المتعددة لتنظيم الأصول الرقمية.

تُوضّح الدراسة المخاطر القانونية المختلفة المرتبطة باستخدام العملات الرقمية، بما في ذلك غسل الأموال والتهرب الضريبي وحماية المستثمرين.

• ثانيًا: الأهمية العملية

يُساعد التقرير صانعي السياسات على صياغة قوانين واضحة ومتوازنة لتنظيم العملات الرقمية، مما يُحسّن الاستقرار المالي ويحمي الاقتصاد الوطني.

تُمكّن هذه الدراسة الجهات التنظيمية، مثل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، من وضع قواعد وإجراءات تنظيمية أكثر فعالية لإدارة المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.

يُقدّم المركز الاستشارات للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية حول أفضل الاستراتيجيات القانونية للامتثال للوائح المتعلقة بالعملات الرقمية. كما يُساعد المستثمرين والأفراد على فهم الإطار القانوني والمخاطر المرتبطة بالاستثمار في العملات الرقمية في المملكة، مما يُساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ويُساهم المركز في تعزيز رؤية السعودية 2030 من خلال تعزيز التحول الرقمي وبناء اقتصاد مالي قانوني وآمن قائم على التكنولوجيا.

أهداف الدراسة:

• الهدف الرئيسي

دراسة الإطار القانوني الذي يحكم العملات المشفرة في المملكة العربية السعودية، وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بها، بهدف تقديم توصيات تُسهم في تطوير سياسات تنظيمية فعّالة تدعم الاقتصاد الرقمي وتحمي الاستقرار المالي.

• الأهداف الفرعية

- دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الحالي للعملات المشفرة في المملكة العربية السعودية، ومقارنته بالقانون الدولي.
- تقييم المخاوف القانونية والاقتصادية المتعلقة بتداول العملات المشفرة، بما في ذلك غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتقلب الأسعار.
- دراسة الفوائد المحتملة للعملات المشفرة للاقتصاد الرقمي والاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) في المملكة.
- تقييم دور الجهات التنظيمية والإشرافية، مثل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، في مراقبة وتنظيم العملات المشفرة.
- اقتراح تدابير سياسية وتشريعية تُساعد على تحقيق التوازن بين استخدام العملات المشفرة والحد من مخاطرها القانونية والاقتصادية.

تساؤلات الدراسة

❖ السؤال الرئيسي

- ما هو الإطار التشريعي السعودي لتنظيم العملات المشفرة، وما هي المخاطر والفرص المحتملة؟

❖ التساؤلات الفرعية

- ما هي القوانين واللوائح الحالية التي تحكم العملات المشفرة في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تُقارن الأطر القانونية السعودية بالتشريعات الدولية المتعلقة بتنظيم العملات المشفرة؟
- ما هي أهم المخاطر القانونية والاقتصادية المرتبطة بتداول البيتكوين في المملكة؟
- كيف يمكن للعملات المشفرة أن تُساعد الاقتصاد الرقمي السعودي على تحقيق أهداف رؤية 2030؟
- ما هو دور الهيئات التنظيمية والإشرافية في المملكة في تنظيم سوق العملات المشفرة؟
- ما هي السياسات والإرشادات الموصى بها لزيادة تبني العملات المشفرة وتقليل المخاطر المرتبطة بها؟

فروض الدراسة:

❖ الفرضية الأساسية

- للبيئة القانونية والتنظيمية تأثير مباشر على تقليل المخاطر وزيادة فرص تداول العملات المشفرة في المملكة العربية السعودية.

❖ الفروض الفرعية

- تساهم التشريعات والقوانين السعودية الحالية في تنظيم سوق العملات المشفرة بفعالية.
- تواجه العملات المشفرة في المملكة مخاطر قانونية واقتصادية تؤثر على اعتمادها وانتشارها.
- يمكن أن يدعم التعلم من التجارب الدولية في تنظيم العملات المشفرة تطوير السياسات المحلية في المملكة العربية السعودية.

- تلعب الهيئات التنظيمية، مثل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، دورًا محوريًا في إدارة مخاطر العملات المشفرة.

- تساهم العملات المشفرة في دعم الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

- يؤدي زيادة الوعي والرقابة القانونية إلى الحد من التهديدات المحتملة، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الدراسات السابقة:

لا توجد حاليًا في المملكة العربية السعودية لوائح رسمية تنظم العملات الافتراضية. قد تخضع العملات الافتراضية (والأنشطة المرتبطة بها) لقوانين مختلفة في المملكة تبعًا لنوعها أو شكلها أو تصنيفها أو استخدامها.

سبق أن حذرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) من تداول العملات الافتراضية نظرًا لمخاطرها العالية، ولعدم خضوعها للرقابة الحكومية وعدم الاعتراف بها كعملات رسمية في المملكة، ولعدم وجود "أشخاص مرخص لهم بممارستها" من قبل الجهات التنظيمية في المملكة. كما أكدت وزارة المالية ذلك، مدعية أن "هذه العملات المشفرة مرتبطة بأنشطة احتيالية، وتثير الشكوك حول استخدامها في أنشطة مالية غير مشروعة وغير قانونية، بالإضافة إلى مخاطرها الاستثمارية العالية المرتبطة بتقلبات الأسعار المتكررة". علاوة على ذلك، يُفهم أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة العربية السعودية) الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي لا يُسمح لها بالتعامل مع العملات الافتراضية دون موافقتها (Khoshaim, 2023).

فيما يتعلق بالخلفية، تُعد الشريعة الإسلامية هي المرجع القانوني الأعلى في المملكة العربية السعودية. تتكون الشريعة الإسلامية من مجموعة من المبادئ الأساسية المستمدة من عدة مصادر مختلفة، بما في ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (أقوال وأفعال النبي محمد الصحيحة). بالإضافة إلى الشريعة الإسلامية، يستمد القانون السعودي أيضًا من التشريعات التي تم سنّها. يتم سن التشريعات بأشكال مختلفة، وأكثرها شيوعًا هي الأوامر الملكية والأوامر العليا والمراسيم الملكية وقرارات مجلس الوزراء وقرارات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وقرارات وتعاميم الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى. تخضع جميع هذه القوانين في نهاية المطاف للشريعة الإسلامية ولا يجوز أن

تتعارض معها. يجب على كل محكمة سعودية أو سلطة قضائية أخرى تفسير التشريعات العلمانية وفقاً لذلك. وبالتالي، هناك العديد من التشريعات التي تغطي البنوك وأسواق رأس المال والتأمين والصناديق، وكلها تخضع للشريعة الإسلامية كما هي مطبقة في المملكة العربية السعودية.

حظيت عملة البيتكوين باهتمام عالمي كبير وتُستخدم على نطاق واسع. هدفت هذه الدراسة إلى وضع وتقييم فرضية حول تأثير البيتكوين على استخدام التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام أسلوب البحث المسحي. قد يؤدي تحليل خصائص مثل معرفة واستخدام البيتكوين بين العملاء السعوديين إلى زيادة المعاملات الإلكترونية، وتحسين كفاءة الدفع، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة الثقة والأمان. جُمعت الردود باستخدام استبيان إلكتروني، وخضعت النتائج الوصفية والمعيارية للتحليل. واستُخدمت معايير التقييم لتفسير النتائج. قدّم أفراد وموظفون من العديد من الشركات العاملة في مختلف المهن في المملكة العربية السعودية إجاباتهم. كما اختُبرت فرضيات الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية SPSS وSmartPLS. أظهرت النتائج زيادة ملحوظة في معاملات التجارة الإلكترونية ومعرفة متواضعة بالبيتكوين. كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين العملات الرقمية (بيتكوين) والتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. تهدف نتائج الدراسة إلى أن تكون مفيدة للعاملين في قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ومساعدتهم في تحديد كيفية دمج البيتكوين في خطط أعمالهم الرقمية. وتفتح الدراسة أيضاً الباب أمام المزيد من البحث حول قواعد البيتكوين في المملكة العربية السعودية، ومواقف المستهلكين تجاهها، وإمكانات تقنية البلوك تشين لتحسين عمليات التجارة الإلكترونية في البلاد (Hajr, 2023).

يُتيح إدخال العملات الرقمية في النظام المالي السعودي إمكانيات وتحديات للشركات. تُسهّل العملات الرقمية المعاملات، وتُلغي الحاجة إلى وسطاء، وتُوفّر النفقات. قد تستفيد الشركات من مدفوعاتٍ عابرة للحدود أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة، مما يُعزز الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية. يُتيح إدخال العملات الرقمية فرصاً اقتصادية جديدة، لا سيما في القطاعين المالي والتجاري الإلكتروني. يُمكنها ذلك من استخدام تقنية البلوك تشين لتقديم منتجات وخدمات جديدة، مع جذب قاعدة عملاء مُلمّين بالتكنولوجيا. مع ذلك، يجب على الشركات مُواكبة معايير الامتثال، مما يستلزم الاستثمار في أطر امتثال قوية والمراقبة المُستمرة للتغيرات التشريعية. يُحافظ المشهد التنظيمي المُتغير على استقرار النظام المالي، ويُلزم الشركات أيضاً بالتكيف والمرونة.

يستفيد الأفراد بشكل كبير من نمو العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك بعض المخاوف المرتبطة بذلك. يُمكن للعملات الرقمية أن تُساعد في زيادة الشمول المالي من خلال السماح للفئات غير المتعاملة مع البنوك بالوصول إلى الخدمات المصرفية. تُتيح المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمية للأفراد الانخراط في الاقتصاد الرسمي، مما يُعزز التنمية الاقتصادية ويُقلل من عدم المساواة. تُتيح العملات المشفرة خيارات استثمارية جديدة للأفراد، إلا أن تقلباتها تتطلب يقظة. للتعامل مع هذا السوق المتغير باستمرار، يجب على المستثمرين البقاء على دراية واستخدام أساليب إدارة المخاطر. فبينما تُحسن العملات المشفرة من سرية الهوية، فإنها تُسبب أيضًا ثغرات أمنية. لذا، يجب على الأفراد الحرص على حماية أصولهم الرقمية من الهجمات الإلكترونية واستخدام قنوات آمنة لإجراء معاملاتهم (grantthornton, 2024).

لطالما كان تصنيف وتنظيم العملات المشفرة موضوع نقاش قانوني وأكاديمي واسع، لا سيما في ظل التطورات السريعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. تتناول هذه المقالة الوضع القانوني للعملات المشفرة من خلال دراسة خصائصها الأساسية، وتصنيفها كسلع أو عملات، ومدى اعتمادها على الأصول المادية. كما تتناول الخصائص الجوهرية لمختلف العملات المشفرة ومدى اعتمادها على الأصول المادية. علاوة على ذلك، تتعمق الدراسة في الخلاف الفقهي في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مع التركيز على وجهات النظر المتعارضة حول التبعات القانونية والاقتصادية للعملات المشفرة. تسعى هذه المقالة إلى تقديم فهم شامل للطبيعة القانونية للعملات المشفرة وكيف تؤثر خصائصها على تنظيمها في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (Habadi, 2025).

لقياس الانفتاح القانوني على العملات المشفرة، قمنا ببناء مؤشر لـ 218 اقتصادًا باستخدام الوضع القانوني والتنظيمي الحالي للعملات المشفرة، والذي تم تجميعه في عام 2018. تُظهر نتائجنا أن مؤسسات الحوكمة الفعالة ترتبط بموقف تنظيمي أقل تقييدًا تجاه العملات المشفرة، في حين لم يُلاحظ أن الانفتاح المالي ذو أهمية. تشير النتائج إلى أن مستوى معينًا من الجودة المؤسسية قد يكون ضروريًا قبل تحقيق الانفتاح على أشكال جديدة من التكنولوجيا المالية. نظرًا لأن العملات المشفرة تُعتبر أداة مالية محفوفة بالمخاطر ومضاربة، فإن وضعها الحالي، المحفوف بالعديد من الغموض، قد يمنع صانعي السياسات من إجراء مراقبة شاملة لتجنب نقاط الضعف على مستوى النظام. تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير هياكل الحوكمة الفعالة والانفتاح المالي القانوني على رغبة صانعي السياسات في السعي لتحقيق المزيد من النمو المالي من خلال تقنين استخدام العملات المشفرة. بمعنى آخر، نبحث في العلاقة بين (أ) الانفتاح القانوني على

العملات المشفرة والقوة المؤسسية، وكذلك (ب) انفتاح رأس المال القانوني. طريقة التقدير الرئيسية لدينا هي نموذج بروبيت مرتب مقطعي يستخدم البيانات المؤسسية والاقتصادية الكلية من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك مؤشر تشين-إيتو، ومؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وغيرها، من عام 2010 إلى عام 2018 (Shirakawa, 2019).

يتناول هذا البحث كيفية دمج العقود الذكية في النظام القانوني للمملكة العربية السعودية، مع التركيز على الدور المحوري لتقنية بلوكتشين في تغيير الإجراءات التعاقدية. ويُقِيمُ البحث إمكانات العقود الذكية في تحسين كفاءة المعاملات القانونية وأمنها وشفافيتها، مع إجراء تقييم نقدي للمشاكل القانونية المرتبطة بتطبيقها. وتستخدم هذه الدراسة تحليلاً نوعياً لدراسة ديناميكيات تشغيل العقود الذكية، مع التركيز على التنفيذ الذاتي والتسجيل الرقمي للشروط التعاقدية. كما يبحث في مدى توافق العقود الذكية مع النظام القانوني السعودي، مع التركيز على جوانب مهمة مثل ترسيخ مفهوم الموافقة، والتحقق من أهلية الأطراف المتعاقدة، والالتزام بالمعايير القانونية التقليدية. وتُظهر هذه الدراسة الإمكانيات التحولية للعقود الذكية لإعادة النظر في تنفيذ العقود، مع التركيز على فوائدها في تبسيط المعاملات وتحسين موثوقيتها. ومع ذلك، يُشير التقرير إلى وجود عوائق كبيرة تحول دون دمجها الكامل في المشهد القانوني السعودي، وأبرزها صعوبة مواءمة عمليات العقود الذكية القائمة على التكنولوجيا مع المعايير القانونية القائمة، وتصحيح أي تناقضات قانونية محتملة. تقدم هذه المقالة رؤية جديدة حول العلاقة بين التكنولوجيا والقانون، مُسلِّطَةً الضوء على صعوبة تطبيق العقود الذكية ضمن إطار قانوني يتطور لاستيعاب الابتكار الرقمي. وتدعو إلى خطة إصلاح تنظيمي شاملة تُعزز نمو النظام القانوني إلى جانب الاختراقات التقنية، مما يضمن الاستخدام الفعال والقانوني للعقود الذكية (Alhejaili, 2024).

لقد أحدث صعود العملات المشفرة، مدعوماً بتقنية بلوكتشين، تغييراً جذرياً في المؤسسات المالية العالمية. وتُعدُّ لامركزيتها، وأمنها المتزايد، وإمكانية شمولها المالي مبررات قوية لاستخدامها في دفع الرواتب. إلا أن هذه التطورات محفوفة بالتعقيدات القانونية والتنظيمية والاقتصادية. يبحث هذا البحث بشكل نقدي في جدوى تطبيق نظام دفع الرواتب بالعملات المشفرة في المملكة العربية السعودية، التي تشهد تحولاً اقتصادياً سريعاً في ظل رؤية 2030. ويبحث المقال في التقارب غير المؤلف بين الشريعة الإسلامية وتشريعات العمل السعودية والاقتصاد الرقمي الناشئ، مع التركيز على توافق مدفوعات رواتب البيتكوين مع الأطر القانونية الحالية. كما يبحث في الفوائد المحتملة لهذه المدفوعات، مثل

الابتكار والشمول المالي والتنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى مخاطر التقلبات وغسل الأموال وعدم الامتثال لقوانين العمل. ويركز النقاش على كيفية تأثير العملات المشفرة على هيكل الأجور الحالي، لا سيما في ظل قواعد العمل والنقد في المملكة العربية السعودية، التي تشترط الدفع بالريال السعودي. يتناول المقال قانون العمل الحالي، وخاصة المادة 90 منه، والنطاق التنظيمي لنظام حماية الأجور، لتسليط الضوء على العوائق القانونية ومخاوف الإنفاذ المحتملة المتعلقة برواتب البيتكوين. كما يتناول القضايا الأخلاقية المتعلقة بالشمول المالي وحماية المستهلك، ويدرس تأثيرها على السياسة النقدية السعودية والاستقرار الاقتصادي. وأخيرًا، يتناول المقال الآثار الأوسع لمدفوعات رواتب البيتكوين على الاستراتيجية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، والتي تتماشى مع أهداف رؤية 2030 في الابتكار والتحول الرقمي والتنوع الاقتصادي. ويلقي هذا البحث القانوني والتنظيمي والاقتصادي المفصل الضوء على كيفية تعامل المسؤولين السعوديين مع المشكلات والفرص التي تطرحها أجور العملات المشفرة، مع الحفاظ على نهج متوازن للتنمية الاقتصادية والنزاهة القانونية (Alami, 2024).

فيما يلي بعض التطورات والاتجاهات الجديدة بالملاحظة:

- ارتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية إلى 207 شركات في عام 2023، مقارنةً بعشر شركات فقط في عام 2018، أي زيادة قدرها 20.7 ضعفًا في خمس سنوات. وسيتجاوز تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023.
- أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لائحة مقدمي خدمات الدفع (PSP) لتنظيم أنشطة مقدمي خدمات الدفع. ويتأهل مقدمو خدمات الدفع للحصول على ترخيص من ساما لتقديم خدمات الدفع في المملكة العربية السعودية. وأصدرت ساما قانون المدفوعات وخدمات الدفع في عام 2022، تلتها اللائحة التنفيذية لقانون المدفوعات وخدمات الدفع في عام 2023.
- يتميز قطاع الخدمات المصرفية الرقمية في المملكة العربية السعودية بالقوة والتوسع، حيث تعمل العديد من الشركات المنظمة في السوق. ومع ذلك، يخضع هذا القطاع الفرعي للقوانين المصرفية المعمول بها.
- تنصدر شركات التكنولوجيا المالية السعودية مجال ابتكار الدفع الإلكتروني. تزداد شعبية المحافظ الرقمية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، حيث توفر خيارات دفع آمنة وسهلة لكل من المستهلكين والشركات. وقد

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) تشريعات لتشجيع المدفوعات الرقمية وتعزيز النظام المالي في البلاد. وأفادت مواقع إعلامية بإطلاق خدمة Alipay+ في المملكة العربية السعودية، عقب توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للسياحة ومجموعة Ant Group لتلبية احتياجات قطاع السياحة الآسيوي. وتشهد أنظمة الإقراض المباشر، التي تربط المقرضين والمقرضين مباشرة عبر منصات الإنترنت، رواجًا متزايدًا في المملكة العربية السعودية. وبالمقارنة مع القنوات المصرفية التقليدية، توفر هذه المنصات للمستهلكين والشركات الصغيرة نهجًا أكثر فعالية للحصول على الائتمان وتسريع الموافقات على القروض. كما يمكن للأفراد الاستثمار في مجموعة واسعة من الفئات لخدمة قطاعات السوق المختلفة، بما في ذلك الائتمان الاستهلاكي، وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعقارات، وقروض الطلاب، وغيرها. ويشهد هذا القطاع نموًا سريعًا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك منصة Lendo، وهي منصة تمويل أعمال سعودية جمعت 28 مليون دولار أمريكي (105 ملايين ريال سعودي) في جولة استثمارية من الفئة B لتوسيع نطاق منتجاتها والتحضير لطرح عام أولي محتمل. وتشارك منصات أخرى تسهل قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية أيضًا بشكل نشط في السوق المحلية.

- تكتسب تقنية بلوكتشين شعبيةً وقبولاً متزايدين في القطاع المالي السعودي. في حين أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) وهيئة السوق المالية (CMA) تحذيرات بشأن تداول البيتكوين، ولم تُقدِّم أي حماية من خسائر العملات الرقمية، طُوِّرت بعض التطبيقات القائمة على بلوكتشين لتحسين كفاءة وأمن وشفافية مختلف المعاملات المالية، بما في ذلك تمويل سلسلة التوريد، والتحقق من الهوية، والمدفوعات عبر الحدود. كما أبدى المسؤولون السعوديون اهتمامًا بالاستخدام الواسع للعملات الرقمية. وفي هذا الإطار، طُرحت مبادرات مثل العملة الرقمية للبنك المركزي بالريال السعودي (CBDC)، وهي عملة رقمية مشتركة بين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (UAE CB)، ومشروع "عابر" (iclg, 2024).

يُفاقم هيكل سوق الأصول المشفرة المخاطر. فالاستثمار والنشاط في سوق الأصول المشفرة غالبًا ما يكونان مستقلين، وعادةً ما يكونان مضاربين، ولا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الفعلي. وقد سعت العديد من الجهات الوسيطة، ولا سيما منصات التداول والإقراض، إلى التوسع السريع من خلال الوعود بأرباح كبيرة والاستثمار في سلع أكثر خطورة

يوفرها وسطاء آخرون. وللوفاء بمسؤولياتها، تعتمد استراتيجية التداول هذه على نمو مطرد في أسعار وقيمة الأصول المشفرة، بالإضافة إلى تدفق مستثمرين جدد. كما سعت بعض منصات الإقراض إلى تعظيم أرباحها من خلال تقديم قروض مركزة لكبار اللاعبين في سوق الأصول المشفرة. وقد أدت هذه الأساليب المؤسسية إلى روابط مالية واسعة ومعقدة. وكما هو الحال في التمويل التقليدي، غالبًا ما تُحقق عوائد كبيرة من خلال تحمل المزيد من مخاطر الائتمان، مما يزيد من عدم التوافق بين السيولة وآجال الاستحقاق، أو زيادة الرافعة المالية. ونظرًا لعدم الكشف عن هوية الجهات الفاعلة في سوق الأصول المشفرة، يحتاج العديد من الوسطاء إلى "ضمانات زائدة" في تداول الأصول المشفرة بالهامش والإقراض بدلاً من التحقق من الائتمان. يمكن أن تُسبب التقلبات الشديدة انخفاضات مفاجئة في قيم الأصول، مما يُخفض قيمة الضمانات، ويؤدي إلى طلبات تغطية الهامش أو عمليات تصفية. في مثل هذه الحالات، قد يُسبب الترابط القوي لسوق الأصول المشفرة تفاعلاً متسلسلاً من عمليات التصفية، مما يُفاقم من خطر العدوى وتوترات السوق. تُساهم العملات المستقرة في زيادة الترابط بين الجهات الفاعلة في سوق الأصول المشفرة. تُسهّل العملات المستقرة الآن تداول وإقراض واقتراض الأصول المشفرة الأخرى التي قد تكون أكثر تقلبًا، وذلك من خلال تعزيز استقرار الأسعار. كما تُستخدم العملات المستقرة بشكل شائع كضمان عند اقتراض أصول مشفرة أخرى. تُستخدم بعض العملات المستقرة كضمانات، حيث يقترضها المستثمرون ويؤمنونها مقابل أصول رقمية أخرى، وهو ما يُشبه إعادة الضمان. ونتيجةً لذلك، تلعب العملات المستقرة دورًا مهمًا في أسواق الأصول الرقمية. ونظرًا لأن معظم معاملات العملات المستقرة تتم من خلال البورصات والوسطاء الآخرين، والتي تُعدّ بالفعل عُقدًا أساسية في أسواق الأصول الرقمية، فقد تُفاقم العملات المستقرة من الترابط والتعقيد (fsb، 2022).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأسس النظرية التي تُساعد في دراسة الإطار القانوني الذي يُنظّم العملات المشفرة في المملكة العربية السعودية، وتقييم المخاطر والإمكانات المرتبطة بها. وتشمل هذه الأسس ما يلي:

- (1) النظرية التنظيمية: تشرح هذه النظرية كيف تُنشئ الحكومات والهيئات التنظيمية قواعد ولوائح تُنظّم الأسواق المالية والتكنولوجية، بما في ذلك العملات المشفرة. وتؤكد على ضرورة إيجاد توازن بين الابتكار والاستقرار الاقتصادي.
- (2) نظرية المخاطر: تبحث هذه النظرية في المخاطر القانونية والاقتصادية المرتبطة بتداول العملات المشفرة، مثل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتقلب الأسعار، وتأثيرها على الاستقرار المالي.
- (3) نظرية الاقتصاد الرقمي: تُسهم هذه النظرية في فهم أفضل لتأثير العملات المشفرة على الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى دورها في التحول الرقمي، والشمول المالي، والاستثمار في التكنولوجيا المالية.
- (4) نظرية الحوكمة والتنظيم المالي: تناقش هذه النظرية أهمية الحوكمة المالية ووظيفة الجهات التنظيمية، مثل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، في تنظيم الأصول الرقمية وضمان الامتثال المالي العالمي.
- (5) نظرية تبني التكنولوجيا (TAM): صُممت هذه النظرية لفهم العوامل التي تدفع المستهلكين والمؤسسات إلى تبني العملات المشفرة بشكل أفضل، مثل الثقة في التكنولوجيا، والأطر التنظيمية، وسهولة الاستخدام في المعاملات المالية العادية.
- (6) نظرية التأثير التشريعي على الاستثمار: تساهم هذه الفرضية في فهم كيفية تأثير القواعد القانونية على جاذبية الاستثمارات في قطاع العملات المشفرة، سواءً من قبل المستثمرين المحليين أو الدوليين.

المنهجية وطرق البحث:

❖ أدوات جمع البيانات

تعتمد هذه الدراسة على أدوات متنوعة لجمع البيانات لضمان تحقيق أهداف البحث وتحليل الإطار القانوني لتنظيم العملات المشفرة في المملكة العربية السعودية بشكل دقيق.

أدوات الدراسة:

❖ المسوحات

ستُستخدم استبيانات ليكرت مغلقة لجمع بيانات كمية من المشاركين حول آرائهم حول الأطر القانونية والمخاطر والفرص المرتبطة بالعملات المشفرة. سيُوزع الاستبيان على القانونيين، ومستثمري العملات المشفرة، والمسؤولين

التنظيميين، وخبراء التكنولوجيا المالية. يهدف الاستبيان إلى تقييم فعالية القانون الحالي، وتحديد أهم العقبات والفرص، ودراسة أفكار الإصلاح.

❖ المقابلات

سُجِّرى مقابلات شبه منظمة مع مجموعة من صانعي القرار، والخبراء القانونيين، والمتخصصين في القطاع المصرفي والتنظيمي، ورواد الأعمال في التكنولوجيا المالية. تهدف المقابلات إلى تقديم رؤى معمقة حول مدى ملاءمة التشريعات الحالية، ومعوقات تنظيم العملات المشفرة، والمقترحات المستقبلية لتعزيز الإطار القانوني. لاستخلاص الأنماط والرؤى الأساسية من البيانات النوعية التي جُمعت خلال المقابلات، سيتم استخدام تحليل المواضيع.

❖ حدود الدراسة:

❖ الحدود الزمنية

يغطي هذا البحث الفترة من [حدد الفترة الزمنية، على سبيل المثال، ٢٠٢٠-٢٠٢٥]، وهي الفترة التي شهدت فيها المملكة العربية السعودية تطورات مهمة في تنظيم العملات المشفرة، مثل نشر السياسات واللوائح المتعلقة بالأصول الرقمية والتكنولوجيا المالية (FinTech).

❖ الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، وتركز على الهيئات التنظيمية مثل البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة الاستثمار، بالإضافة إلى شركات التكنولوجيا المالية.

❖ الحدود البشرية

تستهدف الدراسة الفئات التالية:

- المتخصصون القانونيون في اللوائح المالية والتكنولوجية.
- صانعو القرار في الجهات التنظيمية، بما في ذلك البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية.
- مستثمرو العملات المشفرة والمشاركون فيها في المملكة.
- رواد الأعمال وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

- Alami, K. &. (2024). From Riyals to Crypto: Can Cryptocurrency Wages Accelerate Saudi Arabia's Digital Transformation in the Vision 2030 Era? Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4953190
- Alhejaili, M. O. (2024). Integrating smart contracts into the legal framework of Saudi Arabia. 67(2). Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/ijlma-03-2024-0086/full/pdf?title=integrating-smart-contracts-into-the-legal-framework-of-saudi-arabia>
- fsb. (2022). Regulation, Supervision and Oversight of Crypto-Asset Activities and Markets. Retrieved from <https://www.fsb.org/uploads/P111022-3.pdf>
- grantthornton. (2024). Digital Currency and Auditing in Saudi Arabia: A New Era of Financial Transformation. Retrieved from https://www.grantthornton.sa/en/insights/articles-and-publications/Digital_Currency_and_Auditing/
- Habadi, G. (2025). The Legal Nature of Cryptocurrencies: Analyzing Potential Regulatory Approaches in the United Arab Emirates and the Kingdom Saudi Arabia. 4(1). doi:10.62754/joe.v4i1.6067
- Hajr, L. (2023). Bitcoin Cryptocurrency and Electronic Commerce in Saudi Arabia. doi:10.1177/2158244023121851
- iclg. (2024). Fintech Laws and Regulations Saudi Arabia 2024-2025. Retrieved from <https://iclg.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/saudi-arabia>
- Khoshaim. (2023). A general introduction to the regulation of virtual currencies in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=4835dd72-8e4c-464a-956c-5a1646d4dca8>
- mbrqgroup. (2025). دليل شامل عن: تداول العملات الرقمية وشركاتها. Retrieved from <https://mbrqgroup.com/cryptocurrency-trading/>
- mof. (2025). وزارة المالية تحذر من التعامل بالعملات الافتراضية بما فيها العملات المشفرة التي تدعي علاقتها بالمملكة. Retrieved from https://www.mof.gov.sa/mediacenter/news/Pages/News_20082019.aspx
- Shirakawa, J. B. (2019). CRYPTOCURRENCY REGULATIONS: INSTITUTIONS AND FINANCIAL OPENNESS. Retrieved from <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/513726/adbi-wp978.pdf>
- takharuj. (2024). التحديات القانونية الناشئة عن العملات الرقمية: كيف تتعامل السعودية مع البنوك والبلوكشين؟ Retrieved from <https://takharuj.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7/>
- عطية, م. ي. (2022). "دراسة وصفية تحليلية مقارنة": محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين. 38, 30. Retrieved from https://jlr.journals.ekb.eg/article_251615_d7014209b36eaf2e0624a9f8e88be5fb.pdf

Mid-Ocean University

College of Management

Master of Digital Law



Research Title

**Legal Aspects of Cryptocurrency Regulation in Saudi Arabia: Risks
and Opportunities**

Prepared by the Student/Nada Mohammed Abduldaim

Supervised by/ Asma Anowar

Academic Year:

2025